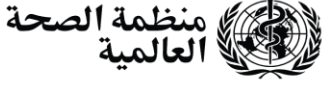


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

EXEC90/INF3

أبريل/نيسان 2026

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة التسعون

المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا

29 يونيو/حزيران - 3 يوليو/تموز حساب أمانة الدستور الغذائي: تقرير عن الأنشطة

الموجز

يدخل حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي (حساب الأمانة الثاني) مرحلته النهائية في ظل اشتداد القيود المالية. وللجنة الثالثة على التوالي، تجاوزت النفقات مساهمات المانحين ورغم المشاركة المكثفة مع الشركاء، فشلت جهود تعبئة الموارد في تحقيق استقرار الحساب. وفي عام 2025، انخفضت المساهمات بنسبة 50 في المائة تقريباً، مما أدى إلى عجز في التمويل بلغ حوالي مليون (1) دولار أمريكي، ما دفع إلى توقف عدد من المشاريع بصورة مؤقتة أو إغلاقها قبل الأوان. وبالنظر إلى هذه التحديات المتكررة وغياب الالتزامات الكافية لعدة سنوات، اقترحت اللجنة التوجيهية لحساب الأمانة الإلغاء التدريجي للحساب في عام 2026.

وفي الدورة الثامنة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، أعرب الأعضاء عن تقديرهم العميق لإنجازات حساب الأمانة الثاني في سبيل تدعيم الهياكل الوطنية للدستور الغذائي، وتعزيز التنسيق على جميع المستويات، وزيادة المشاركة الهادفة في عمل الدستور الغذائي بشكل كبير. غير أنّ الأعضاء أعربوا أيضاً عن مخاوفهم بشأن تداعيات إغلاق الحساب وشددوا على الحاجة الملحة إلى آليات بديلة ومستدامة للحفاظ على المكاسب المحققة وتوسيع نطاقها. وقد أكدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من جديد التزامهما بمواصلة دعم تنمية القدرات من خلال الأساليب الحالية والجديدة. ويجري تنفيذ عدد من الأنشطة الانتقالية، بما في ذلك حلقات عمل عالمية وإقليمية للحفاظ على الدعم خلال الفترة الانتقالية. وسيتاح التقرير النهائي بشأن حساب أمانة الدستور الغذائي في عام 2026.

تقرير عن أنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي

استمر الوضع المالي لحساب الأمانة الثاني في التدهور على مدى السنوات الثلاث الماضية، مما يعكس الانخفاض المستمر في التزامات الجهات المانحة وزيادة الضغط على ميزانية البرنامج. وقد تجاوز إجمالي النفقات مساهمات الجهات المانحة للسنة الثالثة على التوالي، وتشير التكاليف المتوقعة على مدى السنوات المتبقية لحساب الأمانة الثاني إلى أنّ المسار الحالي لم يعد مستداماً من الناحية المالية. وعلى الرغم من المشاركة المستمرة مع الجهات المانحة والجهود المتكررة لتعبئة الموارد، لم تتمكن أمانة الحساب من تأمين التمويل الإضافي المطلوب لدعم الحساب وصولاً إلى غايته المرجوة.

وخلال الدورة الثامنة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، أفادت أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي أنّ مساهمات الجهات المانحة في عام 2025 قد انخفضت بنحو 50 في المائة مقارنةً بالسنوات السابقة، مما أدى إلى فجوة في التمويل قدرها حوالي مليون (1) دولار أمريكي. وقد أدى هذا النقص إلى تعليق أو تأخير أو إغلاق العديد من المشاريع الموافق عليها. وفي ضوء هذه القيود والانخفاض المستمر في الالتزامات السنوية والمتعددة السنوات، اقترحت اللجنة التوجيهية للحساب إلغاء حساب الأمانة الثاني تدريجيًا اعتبارًا من عام 2026. وقد اتخذ هذا القرار لضمان الإدارة المالية المسؤولة والشفافية مع السماح للأمانة وللأعضاء المشاركين بالتخطيط لانتقال منظّم.

وأعرب أعضاء هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثامنة والأربعين عن تقديرهم الكبير لإنجازات حساب الأمانة الثاني، مع الإشارة إلى دوره في تدعيم الهياكل الوطنية للدستور الغذائي وتعزيز التنسيق بين الوزارات والقطاعات وتحسين المشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي ومجموعات العمل الإلكترونية. كما ساعد البرنامج البلدان على تطوير نظم مستدامة لتحليل المخاطر ووضع المواصفات وتوليد البيانات في سياق عمليات إساءة المشورة العلمية بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي. وقد تمّ الإقرار بهذه النتائج باعتبارها ركائز أساسية لقدرة البلدان، وخاصة النامية منها، على المدى الطويل على المشاركة بفعالية في عمل الدستور الغذائي.

وفي الوقت نفسه، أعرب الأعضاء عن قلقهم بشأن تأثير إغلاق الحساب بالنسبة إلى البلدان التي استفادت من البرنامج أو التي وافقت على مشاريع لم يبدأ تنفيذها بعد. وشدّدت الوفود على الحاجة إلى تواصل واضح خلال الفترة الانتقالية وشجعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشدّة على تحديد بدائل قابلة للتطبيق لضمان عدم إضعاف جهود تنمية القدرات أو وقفها. وشدّد الأعضاء على أهمية الحفاظ على الزخم في دعم البلدان النامية، وخاصة تلك التي تعتمد على مبادرات بناء القدرات للمشاركة بشكل كامل في عمليات وضع مواصفات الدستور الغذائي.

وأكدت المنظمتان من جديد التزامهما بمواصلة دعم تنمية قدرات الدستور الغذائي. وأشارتا إلى أنه حتى مع الإلغاء التدريجي لحساب الأمانة الثاني، ستستخدم المنظمتان البرامج الحالية وستستكشفان آليات جديدة للإبقاء على المساعدة الفنية.

وتلقى حساب أمانة الدستور الغذائي مساهمات في عام 2025 من ألمانيا وجمهورية كوريا وكندا والمفوضية الأوروبية. وعلى الرغم من السياق المالي الحافل بالتحديات، شهد عام 2025 التنظيم الناجح حلقة العمل العالمية الثالثة بشأن ممارسات الدستور الغذائي الجيدة التي أجريت بالتعاون مع وزارة سلامة الأغذية والأدوية (MFDS) في جمهورية كوريا. واستنادًا إلى التعقيبات المفيدة من الجلسات السابقة، جمعت حلقة العمل بين محاضرات بشأن نظم وإجراءات الدستور الغذائي وزيارات ميدانية لمصنع أغذية حديث ومنتج أغذية تقليدي متوسط الحجم. وحضر التدريب عشرة مشاركين من ستة بلدان مستفيدة من حساب الأمانة الثاني (تيمور ليشتي، وزامبيا، والسلفادور، وغواتيمالا، وكينيا، ومالي)، مما ساعدهم على إقامة روابط عملية بين التجربة الكورية والتحديات ضمن سياقاتهم الوطنية. وشجع النسق التفاعلي التعلم من الأقران وأنتج أفكارًا ملموسة لتعزيز مشاركة الدستور الغذائي على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، اكتملت الآن أنشطة مشروع حساب الأمانة الثاني في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزيمبابوي التي كانت في مرحلتها الأخيرة ولكن تم تعليقها بسبب عدم كفاية الأموال في عام 2025.

واستجابةً للطلبات المقدمة خلال الدورة الثامنة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، تعتزم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والشركاء القيام بأنشطة إضافية من أجل دعم الأعضاء خلال الفترة الانتقالية. وستمنح حلقة العمل لعام

2026 في جمهورية كوريا الأولوية للمستفيدين من حساب الأمانة الثاني الذين تمت الموافقة على مشاريعهم ولكن لم يتمكنوا من البدء في التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، ستُعقد حلقات عمل إقليمية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2026 لتعزيز القدرات في مجال المشاركة في الدستور الغذائي وتقييم المخاطر وبلورة الأنظمة وتوليد البيانات.

ويجري حاليًا إعداد تقرير نهائي شامل بشأن حساب أمانة الدستور الغذائي وسيصدر بحلول نهاية عام 2026.